

المطلب الخامس: علاج الأزمة في إطار منظومة الأخلاق الإسلامية: إن الحل والذي من شأنه تخلص المجتمع الرأسمالي من

دورات الكساد وأزمات الركود المالي وغيرها

فليس حيث جاء ذلك واضحاً "في كتابنا بالله الكريم بقوله تعالى: (الَّذِينَ يَكُونُونَ رِبَاً لَّيِّ قُومُونَا لَا كَيْمَاءُ قُومًا لِّذِي تَخَبُّ ط. هـ ا ل ش ي. ط ا ن م ن ا ل م س ن ل ك ب ا ن. ه م. ق ا ل و ا ل ا ن م ا ل ب ي. ع م ث ل ا ل ر ب ا و ا ح ل ا ل ل. ه ا ل ب ي. ع و ح ر م ا ل ر ب ا ف م ن ج ا. ه م و. ع ظ ة م ن ر ب. ه ف ا ن ت ه ي ف ل ه م ا س ك ف و ا م. ر. ه ا ل ا ل ه و م ن. ع ا د ف ا و ل. ي ك ا ص ح ا ب ا ل ن ا ر. ه م ف ي ه ا خ ا ل. د و ن () 1 (.) ك م ا ن ه ي ق ع ل ا ل ح و م. ا ت م س ت و ل ي ة ح م ا ي ة الم ع ا م ل ا ت م ن ا ل ف س ا د ا و الط غ ي ا ن ل ت ح ق ي ق ا ل ا م ن و ا ل ا س ت ق ر ا ر،

تطبيق القول لله عز وجل: {الَّذِينَ} م. ك. ناهم في ال. أر. ض. أقا. موا. ال. صلاة. وآت. وال. زكاة. وأم. روا. بال. مع. روف. ونهوا. ع. ن. ال. من. ك. رول. له. عاقبة. ال. أ. مور. (2). ويقوم النظام المالي الإسلامي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والاستقرار وتقلل من المخاطر وذلك بالمقارنة مع النظم الوضعية ومن أهم هذه القواعد ما يلي (3): أولاً: الاقتصاد الإسلامي اقتصاد

أخلاقي: لقد نبه بعض علماء الاقتصاد إلى خطورة فصل الاقتصاد عن الأخلاق، إلا أن واقع الاقتصاد الرأسمالي المعاصر يعلن بصريح العبارة أنه لا دور للأخلاق في الاقتصاد وهذا الأمر من الواضح في الواقع الاقتصادي المعاصر بحيث لا يحتاج للتدليل عليه. هنا تجيء واحدة من أكبر المساهمات الإسلامية في الاقتصاد، حيث أن الاقتصاد في الإسلام مربوط ربطاً محكمًا

بالأخلاق في جميع جوانب الاقتصاد، فقطاع الإنتاج على سبيل المثال يحكمه الإسلام بضوابط أخلاقية محددة. كما أن مجال الاستهلاك محكوم بضوابط أخلاقية محددة. ولذلك نقول إن الإسلام يعالج الاقتصاد بروابط أخلاقية تؤمنه من انتكاسات تنشأ بسبب غياب الأخلاق. وهنا تجدر الإشارة إلى ما يقال عن أحد الأسباب المهمة التي قادت للأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة وهو ما يتعلق بغياب الأخلاق عند بعض القائمين على إدارة المؤسسات التمويلية والمصرفية في المجتمعات الرأسمالية (4).

ثاني أ: لقد حُرمت الشريعة الإسلامية كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد كما حُرمت نظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة، ولقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالئ بالكالئ (بيع الدين بالدين). ولقد أكد خبراء وعلماء الاقتصاد أن من الأسباب المهمة التي أدت إلى حصول الأزمة الاقتصادية والمالية المعاصرة هو قيام بعض شركات الوساطة المالية بالتجارة في الديون مما أدى إلى اشتعال الأزمة وهذا ما حدث فعلاً. ثالثاً: يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على مبدأ التيسير على المقترض الذي لا يستطيع سداد الدين يقول الله تبارك وتعالى: { وَإِنْ كَانَ نُوْدُ عَسِيْرَةٍ أَنْ تَنْظِرَ إِلَى مِيْسِرَةٍ وَأَنْ تَصِدُقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ } (5). رابعاً: تنظيم معايير مهنة الوساطة

والسمسة: ومنع التكتلات المؤدية إلى إلحاق الضرر والظلم بالناس وتأمين الحرية والإفصاح للزمن لرواد السوق من بائعين ومشتريين ومنع غبن المسترسل (6). خامساً: محاربة الاكتناز والاحتكار: لقد نهى النبي ﷺ عن الاحتكار وقال: " من احتكر فهو

خاطئ ". والاحتكار هو حبس السلع بانتظار رفع أسعارها مما يؤدي إلى الإضرار بالناس. كما حارب الإسلام الاكتناز لأنه بمثابة تفضيل للسيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها، 5%. والاكتناز محرم شرعاً لقول تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعذاب أليم" (7). ومعناه الشك أو الخداع، أو ما كان ظاهره يغري المشتري وباطنه مجهول، وبالتالي يحافظ على وظيفته الاقتصادية. سادساً: الاهتمام بالاستثمار الحقيقي: بمعنى التركيز على وضع سلم أولويات يحدد ما هي احتياجات المجتمع خلال الفترة القادمة، وبناء عليه، وفي ظل صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة ستركز

على الإنتاج منذ البداية، فهي ترتبط بالمشروعات والإنتاج، وما يرتبط بها من أصول حقيقية، تسهم فعلاً في زيادة استخدام الموارد وتوظيفها، وعلى النحو الذي يؤدي إلى توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج وزيادة مستوى الدخل، وبالتالي النهوض بمستوى رفاهية المجتمع. وكذلك الأمر فيما يتعلق بالتمويل بالمرابحة، هنا لا بد من أن يوجه التمويل لشراء سلعة حقيقية، حيث لا مجال لتمويل شراء أوراق مالية من خلال هذا التمويل مثلاً، وليس تمويل الأصول المالية، المجتمع (1). سابعاً: حرمت الشريعة

الإسلامية نظام المشتقات المالية، والجهالة، والمقامرات التي يؤدي فيها الكسب السريع إلى تعطيل الإنتاج، لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، كما أنها تسبب الانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام. والغنم بالغرم، وهذا يقلل من حدة أي أزمة حيث لا يوجد فريق رابح دائم أبداً وفريق خاسر دائم أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة. كما حُرمت الشريعة الإسلامية كافة عقود التمويل بالقروض بفائدة، والتي تعتبر من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية الحالية. تاسعاً: يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على مجموعة من القيم والأخلاق مثل الأمانة والمصداقية والشفافية والتيسير والتعاون والتكامل

